

مواقف أهل اللغة من الاحتجاج بالقراءة الشاذة

عمر السنوي الخالدي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مواقف أهل اللغة
من الاحتجاج بالقراءة الشّاذة

م. م. عمر ماجد السنوي(*)

مِن المســتقر عند اللُّغَويِّين أنهم يســتدلّون بما قالته العرب في عصر الاحتجاج، فيأخذون بــكل ما تحصّلوا عليه من شــعر ونثر، وقد اتفقوا على أنّ أعــلى النصوص التي كانت في ذلك العصر هو القرآن العظيم، وهو نصّ يُحتَجّ به كلّهم دون خِلاف(١)، ولكنهم لم يقتصروا على القرآن في رسم القواعد اللغوية واستنباط الأحكام النحوية، بل يجد الناظرُ أنّ استشهادَهم بكلام العرب نثره وشعره أكثر بكثير من استشهادهم بالقرآن، ولعل السبب في ذلك أنهم لو اقتصروا في اســتنباط أحكامهم على القرآن لأصبحت قواعدهم تمثّل لغةً عالية جدًّا، فتكون بذلك ناقصة لا تشمل مستويات اللغة الوسطى والدنيا.

(*) باحث دكتوراه في اللغة العربية وآدابها.

(١) يُراجَع: السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها. (ج١/ص٢١٣).
ويُنظَر: إيميل يعقوب، وميشال عاصي: المعجم المفصل في اللغة والأدب. (ج١/ص٤٨، مادة: الاحتجاج).

وعلى الرغم من إجماع أهل اللغة –المذكور آنفًا– إلا أنه لم يمنعهم من أن تختلف مواقفهم تجاه تعدد القراءات القرآنية، سواء منها المتواترة أو الشاذة.

ولكنّ رأْيَ مَن ردَّ بعضَ القراءات القرآنية المتواترة مُطَّرَحٌ بعْد أنْ ثبَتَ تواتُرُها وإحْكامُها مِن جميع الوجوه، وقد بيَّن ذلك أهل العلم قديمًا، كما وُجِدَتْ حول ذلك دراسات حديثة محكّمة.

وأما القراءات الشاذة –التي يتناولها هذا البحث بالدراسة– فهي أيضًا مما تناوله الدارسون قديمًا وحديثًا، ولكن الداعي إلى دراستها مجددًا هو التحقيق في بعض المسائل التي جاءت مضطربة في دراسات كثيرٍ من الباحثين، وهو ما أدّى إلى عدم صلاحية ما توصّلوا إليه من نتائج –من وجهة نظر الباحث–؛ ذلك أنّ المتلقّي سيختل عنده التصوّر حين يجد البعضَ قد اتهم النحاة وشنّع عليهم، ويجد البعضَ الآخر قد جعل القراءة الشاذة مما يُحتج لها لا بها، ويجد ثالثًا قد استبعد القراءات الشاذة لأنها في تعريفه الذي يتبنّاه تكون ضعيفة باطلة غير ثابتة، ويجد رابعًا قد قسّم القراءات الشاذة إلى أقسام، ودعا إلى التحقيق في كل قراءة شاذة مِن أيِّ قسمٍ هي؟ ثم بعد ذلك يكوّن الموقف منها احتجاجًا أو اطِّراحًا.

وإذ يبدو الرأي الأخير أقرب إلى المنطق من الوهلة الأولى لأنه ينحو منحى التفصيل، إلا أنه أيضًا بحاجة إلى تحقيق، لمعرفة مدى صحة هذا التقسيم الذي بُني عليه ما بَعده.

ولهذا جاء هذا البحث، والذي اتُّبِع فيه المنهج التاريخي باستعمال أدوات الاستقراء والوصف والتحليل؛ واشتملَ على مقدِّمةٍ لبيان إشكالية البحث وأهمّيته وعمل الباحث ومَنهجه، ثم ثلاثةِ مباحث تناولَتْ جوانب الموضوع.

فقد تناول المبحثُ الأول الكلام عن معنى الشاذّ لغةً، ثم محاولة تلمّس معانيه في اصطلاح علماء القراءات وعلماء اللغة، وصولًا إلى تعريفٍ تامٍّ للقراءة الشاذة، ليكون معتَمَدًا سالمًا من المآخذ مُراعيًا للقواعد.

ثم تناوَل المبحثُ الثاني مواقفَ اللغويين والنحاة من القراءة الشاذة، وذلك من خلال رصد بعض أقوالهم وتطبيقاتهم، منذ القرن الثاني الهجري، وحتى القرن العاشر.

بعد ذلك جاء المبحثُ الثالث لنقدَ مواقف اللغويين والنحاة من القراءة الشاذة، إذ تضمَّنَ تحليلَ مَذاهبهم في ذلك، والتنصيص على الأسباب التي أدّت إلى تلك المواقف، مع بيان إذا ما كانت الأمثلة المرصودة فيما سبق تؤيّد زعْم البعض إجماعَ النحاة على الاحتجاج بالقراءة الشاذة، أم أنها تنقضه؟

ثمّ في ختام البحث تنصيصٌ على القواعد وتلخيصٌ للنتائج.

وهذا –كما يقال– جهد المقلّ، وليس هو الفيصل القاطع، إنما هو سَهْمٌ يُرمَى في ساحة العِلم عساهُ يصيب.

واللهُ الموفِّق والمعين.

المبحث الأوّل:
معنى الشّاذ لغةً واصطلاحًا

يُقْصَد بالشاذ في اللغة: النُّدْرة[٢]، وما انفرد عن الجمهور[٣]، أو الخارج عن الجماعة[٤]، والمخالِف للمألوف[٥].

أمـا معناه اصطلاحًـا، فيختلف باختلاف الفنّ الـذي يرجع إليـه وباختلاف أهـل الصنعة في كل فن، كالفقه والحديث والتاريخ واللغة والقراءات، ويهمّنا منها في هذا البحث ثلاثة:

فأولها المقصود بالشـاذ عند اللغويين والنحاة: (ما سُمعَ عن العرب وخالَف القاعدة أو القياس[٦].

وثانيهـا المقصـود بالشـاذ عند جمهـور علماء الحديث: (مخالفة الراوي المقبول لمَن هو أولى منه وأضبَط في الحفظ)[٧].

وأمـا المقصود به في اصطـلاح علماء القراءات القرآنية، فهو عندهم ذو معانٍ عدّة سيأتي ذكرها والتعليق عليها.

وقبل ذلك لا بدّ أن يتم تحديد سياق المصطلح، فـإنّ الّذي يهتم به البحث هنا هو القراءة القرآنية الشـاذة، وهذا يعني حتمية الالتزام بما قرره أهل فنّ القراءات لبيان معنى هذا المصطلح عندهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن جُلّ أئمة القراءات ورواتها هم من علمـاء اللغة العربية ومـن أعلامها في تلك الآونة، والمقصود بتلك الآونة هي ذلك العصر الذي تحددت فيه القـراءات وتقررت فيـه قواعد اللغة والنحو، منذ العصر الراشـدي حتى القرن الرابع الهجري تقريبًا.

ويبـدو أن معنى الشـاذ في القـراءات تحدد بعد أن وضَع الخليفة الراشـد عثمان بن عفان الرسمَ القرآنـي الخـاص، وبعث المصاحـف المكتوبة إلى الأمصار، كلٌّ بحسـب قراءته، وأمرَهم باعتمادها وتـرك ما سـواها، فـدلّ على أنّ ما سـواها شـاذٌّ مخالـفٌ لهـذا الرسـم المعتمـد الذي اتفـق عليه الصحابة[٨]. عـلى أنّه لم يظهر هذا المصطلح بهذا اللفـظ إلا في مطلع القرن الرابع الهجري[٩]، ولعل أول من أطلق وصف الشاذ بهذا المعنى: ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)[١٠].

ثـم ظهر مفهومٌ آخر طـارئ، وذلك حين ألّف ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) كتاب «السبعة في القراءات» وضمّنه القراءات المشهورة لقرّاء الأمصار، بحيث أوحى بِفِعْلـه هذا معنًى جديـدًا لمصطلح القراءة الشـاذة، وهو أنّ كل ما عدا هذه القراءات السـبع يكون شـاذًّا،و لا سـيما أنـه ألّف كتابًـا آخر ذكر فيه «شـواذ القراءة» والذي شرَحه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في كتابه «المحتسـب»، فشـاع في القرن الرابع الهجري هذا المفهوم للقراءة الشـاذة، وإن كانت موافقة للرسـم العثماني. دل على ذلك قول ابن جني: «سـماه أهل زماننا شـاذًّا؛ أي: خارجًا عن قراءة القراء السبعة»[١١].

وقد ألّف أبو طاهر بن أبي هاشم (ت ٣٤٩هـ) -تلميذ ابن مجاهد- كتابًا في «شـواذ السـبعة»،

---

(٢) ابن منظور: لسان العرب، (مادة: ش ذ ذ).
(٣) الجوهري: الصحاح، (مادة: ش ذ ذ).
(٤) الزبيدي: تاج العروس، (مادة: ش ذ ذ).
(٥) عبد الغني أبو العزم: معجم الغني، (مادة: ش ذ ذ).
(٦) يُنظر: الشـاطبي: شرح الألفية (المقاصد الشـافية)، (ج٣/ص٤٥٧).
(٧) يُنظـر: ابـن الصـلاح: مقدمـة في علـوم الحديـث، (ص٤٤).
(٨) يُنظر: عبد الصبور شاهين: تاريخ القرآن، (ص١٩٤).
(٩) يُنظـر: محمود الصغير: القراءات الشـاذة وتوجيهها النحوي، (ص٤٠).
(١٠) يُنظَر: تفسير الطبري، (ج١٣/ص٢٤٧).
(١١) ابن جني: المحتسب، (ج١/ص٣٢).

كما أن ابن النديم (ت ٣٨٥هـ) تأثر بهذا المفهوم أيضًا، فذكر (أخبار القراء السبعة)، ثم ذكر (قراء الشواذ) وهم عنده ما عدا السبعة. ولكن لم يستمر تأثير هذا المفهوم الجديد للقراءة الشاذة طويلًا، فقد انحسر تأثيره بظهور مؤلفات في القراءات العشر حينما اشتهرت القراءة بها واستفاضت بعْد صحة إسنادها(١٢).

ومع ذلك وُجِدَ فيما بَعد خلافٌ في تحديد مفهوم الشاذ في القراءات، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

١. بعضهم يرى أن الشاذ هو ما فقَدَ أحد الشروط الثلاثة (موافقة الرسم العثماني ولو احتمالًا، وموافقة اللغة العربية ولو بوجه من الوجوه، وصحة الإسناد مع الاشتهار والاستفاضة)(١٣).

٢. وبعضهم يميّز بين ذلك، فلا يرى أنّ كلَّ ما فَقدَ أحدَ تلك الشروط كان شاذًا، وإنما الشاذ هو ما خالف (رسم المصحف) -فحسب- ولم يحتمله بحال من الأحوال(١٤).

٣. وبعضهم خصص معنى الشاذ بفقدان القراءةِ شرطَ (صحةِ الإسناد)(١٥).

٤. وبعضهم يرى أن الشاذ في القراءة هو ما كان مرويًا من طريق الآحاد ولم يكن متواترًا، وليس ما لم يكن صحيحًا(١٦).

٥. وهناك قول يرى أن الشاذ هو ما حُمِلَ على وجه التفسير، أيْ أنّ اللفظة أو الجملة الشاذة جاءت مُدْرَجة في القراءة على أنّها تفسير للمعنى، لا على أنّها جزء من الآية(١٧).

٦. وهناك مَن يقول إنّ الشاذ هو ما عدا القراءات العشر المتفق على القراءة بها(١٨).

هذا مُجمَل ما تم التوصل إليه من تعريفات أصحاب الشأن، وبعضهم يكون عنده الشاذ على أنواع؛ بحيث يجمع بين أكثر من تعريف.

وهذه وقفة نقدية مع التعريفات السابقة:

فأما الأول، ففيه تعميم ظاهر، ذلك أنه ليس كل ما خرجَ عن شرط من هذه الشروط يكون شاذًا، ولذا نجد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) الذي هو أبرز مَن صاغ هذه الشروط مجتَمِعة وشرَحَها ومثّل لها، قال عقبها: «ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها: ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة»(١٩)، فلم يقصرها على وصف الشذوذ فقط.

وأما الثاني، فهو ليس محدَّدًا بشكل دقيق، لأن القراءات التي خالفت رسم المصحف: منها الضعيف الإسناد، ومنها المدرَج على سبيل التفسير، ومنها الباطل، ومنها المنسوخ.

وأما الثالث، فلا يستقيم إطلاق الشذوذ عليه، وإنما الصواب لغةً واصطلاحًا أن يُطلَق عليه: ضعيف أو باطل أو موضوع، بحسب درجة عدم صحّته.

وأما الرابع، فالذي يبدو أنّ مصطلح التواتر لم

---

(١٢) يُنظَر: غانم قدوري: محاضرات في علوم القرآن، (ص١٤٦-١٤٧).

(١٣) أبو شامة: إبراز المعاني من حرز الأماني، (ص٥).

(١٤) يُنظَر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، (ج١/ص١١).

(١٥) يُنظَر: السيوطي: الإتقان، (ج١/ص٧٩).

(١٦) يُنظَر: مكي بن أبي طالب: معاني القران، (ج٣/ ص٣٥).

(١٧) حكاه الزركشي عن أبي عبيد القاسم بن سلّام، يُنظَر: البرهان في علوم القرآن، (ج١/ص٣٣٦).

(١٨) العكبري: إعراب القراءات الشواذ، (ص٨٣).

(١٩) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، (ج١/ ص٩).

يُتَّفَـق على تحديده -هو الآخر- عند المتأخّرين من أهل القراءات، بحيث حمَلَه البعض على ما تعارف عليـه أهل الأصول وأهـل الحديث، ممـا أدّى عند تطبيقه على أسانيد القراءات القرآنية إلى إشكالية كبيرة. ومَن تأمَّل المصطلحات التي يذْكرها علماء القـراءات المتقدّمين لا يجد لفظـة «تواتر»، وإنما يجد: «قـراءة العامـة»، «القراءة المسـتفيضة»، «القـراءة المشـهورة»، «القراءة التـي عليها قرّاء الأمصـار» ونحو ذلك[٢٠]؛ فإنْ كان المراد بالتواتر ما أراده أهل القراءات من أنها القراءة المستفيضة المشـتهرة التي عليها قراءة العامة وأنّ ما خالفها شـاذٌّ وإنْ صحّ إسـناده؛ فهذا قد يكون أقرب إلى تحديد مفهوم الشاذ.

وأمـا الخامـس، فهو القراءة التفسـيرية، أو ما قد تَحدَّد اصطلاحُه بـ(المُدرَج)، ذلك أن القرّاء «ربمـا كانوا يُدخِلون التفسـير في بعض القراءات إيضاحـًا وبيانـًا، لأنهم محقِّقُـون لمـا تلَقَّوه عن النبيّ صلى الله عليه وسـلم قرآنًا، فهُم آمِنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه»[٢١].

وأما السـادس، فهـو يصف قـراءةً بأكملها، لا بعـضَ ووجوهها وألفاظهـا، ولذلك كان إطلاق الشـذوذ على قراءة القرآن كامـلًا بطريقٍ معيّنة، مختلفًـا عن إطلاقـه على قـراءةِ بعـض الألفاظ والآيـات. علمًـا أن القراءات الأربع الشـاذة -التي تأتي دون القراءات العشر المتواترة- إنما اختلفتْ عـن القراءات العشر من جهـة التواتر في النقل أو عـدم تلقّيهـا بالقبول والإجمـاع، لا من جهة عدم صحـة الإسـناد أو من جهـة مخالفـة العربية أو مخالفة رسم المصحف -إجمالًا-.

وعليـه، فـإن مهمـة تحديد مفهـوم الشـاذ بعد الاطلاع على هذه التعريفات، مهمة صعبة، تحتاج إلى تمكّـن في المعرفة وجَـراءة في الطرح. لكن على العموم يمكن صياغة تعريف تقريبي يسـتند إلى ما سبق مِن نقدٍ للتعريفات السابقة.

فيمكـن تعريـف القـراءة الشـاذة اصطلاحًـا بأنهـا: القـراءة التي تكون على وجـهٍ من الوجوه المرويّة بإسـنادٍ صحيح، قد يوافق رسم المصحف وقد يخالفـه، ولكنه لا يرقى إلى مسـتوى القراءة المسـتفيضة بَلْهَ المتواترة، ولم يَتَلَقّه علماء القراءة بالقَبول.

بهـذا المفهـوم خرَجَتْ القراءة التـي لم يصحّ إسنادها، وهي على درجات: الموضوعة (المكذوبة)، والباطلة أو المنكرة (شديدة الضعف)، والضعيفة. وخرَجَتْ القراءة التفسـيرية -أيضًا- أو ما يُعرف بالمدرَج.

كمـا أن هـذا المفهوم المحدَّد للقراءة الشـاذة لا يميز بـين القراءة التـي خالفت الرسـم والتي لم تخالفـه، لأن العمـدة في معرفة ذلك: هو الإسـنادُ نفسُـه، بالنظر فيه، لمعرفة هل اشتهر واستفاض ليرقى بها إلى مسـتوى القراءة المقبولة أَم لا؟ فإن ارتقـى بها إلى القَبول بوجـهٍ من الوجوه فهي من القرآن الذي يُتَعَبَّدُ بتلاوته -وهنا لا شكّ أنه موافق لرسـم المصحـف تلقائيًـا-، وإن لم يكـن مقبول الإسـناد فيُعدّ حينها مـن القراءات الشـاذة التي يُسـتفاد منها في جوانب أخرى كالفقه والتفسـير -على خلافٍ بين العلماء في ذلك-.

وهـذا المفهوم -أيضًا- يبيّن أن القراءة الشـاذة غـير مَعنية بتحديـد كونها مُخالفـة للّغة العربية أو مُوافقـة لهـا بوجهٍ مـن الوجوه؛ ذلـك أن هذا الأمر هو ما يسـعى إلى تبيانه هـذا البحث، بحيث

(٢٠) يُنظَر: مساعد الطيار: شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل، (ص٢٣٩-٢٤٠).

(٢١) ابـن الجـزري: النـشر في القراءات العـشر، (ج١/ ص٣٢).

يحاول دراسةَ ما إذا كانت هذه القراءة حجةً في اللغة عند النحاة، فحينها لا بدّ من الاحتجاج بها وتخريج القواعد على أساسها، لا العكس. وأما إذا لم تكن حجة فستكون خاضعة للمقياس النحوي وللشواهد اللغوية التي إمّا أن تقبلها أو ترفضها.

المبحث الثاني:
رصد مواقف أهل اللغة من القراءة الشاذة

لقد تتبَّعَ عددٌ من الباحثين أقوالَ اللغويين والنحاة المتعلقة بموضوع القراءات الشاذة، ورصدوا بعض مواقفهم منها. وتبعًا لهم تتبعتُها في مظانّها الأصلية، ثمّ لخّصتها، لتوضيح نماذج مختارة يُعنى بها هذا البحث.

وبادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى أنّ كلمة أهل اللغة تكاد تتفق على أنّ «القراءات تُؤثَر روايةً ولا تُتَجاوَز»[٢٢]،وأنّها «لا تُخالَف، لأنها سُنَّة»[٢٣] يتلقّاها اللاحق عن السابق[٢٤]. لكن ما مدى التزامهم بهذا الرأي؟ وهل جاءت كلّ تطبيقاتهم وفق هذه المنهجية؟

١. موقف أهل اللغة في القرن الثاني:

إن أبرز أعلام هذه الحقبة[٢٥] هُم: عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)، ويونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ).

(٢٢) ابن جني: الخصائص، (ج١/ص٣٩٨).

(٢٣) سيبويه: الكتاب، (ج١/ص٤٨١).

(٢٤) يُنظَر: محمود الصغير: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، (ص٥٢٦).

(٢٥) يُنظَر للمزيد: محمود الصغير: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، (ص١٠٧-١٢٤).

فأما عيسى بن عمر فكان قد وضعَ كتابًا بناه على الأكثر وسمّى ما شذّ عن الأئمة لغاتٍ، كما كان له اختيار في القراءة انفرد به، بَناه على ما يوافق مذهبه النحوي ولو كان مخالفًا للرسم القرآني، لم يخرج كثيرًا عن اختيارات الأئمة المشهورين، ولكن استنكرَه الناس عليه لخروجه في بعض ذلك عن إجماعهم. كما نجده يرفض بعض القراءات بناءً على مذهبه في النحو، كرفضه قراءة ﴿ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء﴾[الفرقان: ١٨] ببناء {نُتَّخَذَ} للمجهول، محتجًّا بأنها لو كانت مبنية للمجهول لحُذف حرف الجر (من) في الموضِع الثاني[٢٦].

وأما أبو عمرو، الذي كان قارئًا إضافة إلى كونه نحويًا لغويًا، فقد كان شديد التمسّك بما روي من القراءات، لكنه كان صاحب منهج يلجأ إليه في تقييم الرواية، فرفض بعض القراءات الشاذة بالنسبة إليه لكونها على خلاف ما جاءت به العامة، وكان رفضه هذا شاملًا الناحية القرآنية وناحية الاحتجاج النحوي واللغوي. كرفضه قراءة {نُتَّخَذَ} بالبناء للمجهول، انطلاقًا من الحجة نفسها التي رأينها عند صاحبه عيسى بن عمر، ومثل ذلك وصْفُه قراءة الأعرج وشيبة باللحن الظاهر في بناء الفعل {يُجزَى} للمجهول في قوله تعالى:﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[الجاثية: ١٤][٢٧].

وأما الخليل بن أحمد، فكان من أهل التسليم للروايات التي تنقل القراءات سواء منها المشهورة أو ما دونها، حتى أنه كان يعتمدها في استخراج

(٢٦) النحاس: إعراب القرآن، (ج٢/ص٤٦٠).

(٢٧) يُنظر المرجع السابق.

مسائل النحو ويصحح القياس على أساسها. مثال ذلك أنّه حمل معنى (مَن) على (الّتي) في قراءة الجحدري {ومَن تَقنت} من قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣١]؛ فهو لا يردّ قراءة[٢٨].

أما سيبويه تلميذ الخليل، فقد كان مثل شيخه مُجِلًّا لِما رُوي من القراءات مُسَلِّمًا بها، حتى حينما تُصادم مقياسه فإنه لا يعدم لها مخرجًا، أو يسكت عن إبداء الرأي فيها احترامًا، ولكنه مع ذلك قد يوهّن بعض الأوجه كوصفه قراءة {وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ}[ص: ٣] بالقلّة في رفع (حينُ)، لأنه يرى أن الكثير الشائع أن تأتي (حين) مع (لات) منصوبةً[٢٩]. وهذا نادر وقوعه عند سيبويه، مع ملاحظة تعبيره الخالي من الردّ الصريح للقراءة.

وأما يونس بن حبيب، فقد ذكر سيبويه أنه كان يسأله عن بعض ما يستشكله من وجوه القراءات فيقول له يونس: «إنها عربية»[٣٠]، إذَن فهو في ذلك على منهج الخليل في التسليم للقراءات والاحتجاج بها.

وأما الكسائي، الذي كان قارئًا هو الآخَر بالإضافة إلى كونه لغويًا نحويًا، فقد كان ممّن يؤيّد القراءات النادرة ويقبلها حتى التي تخالف المصحف، وكان يوجّهها على وفق مذهبه النحوي وربما بنى على أساسها قواعد جديدة[٣١].

٢. موقف أهل اللغة في القرن الثالث:

إن أعلام هذا القرن كثيرون، ومن أبرَزِهم[٣٢]: قطرب (ت ٢٠٦هـ)، والفراء (ت ٢٠٧هـ)، ومعمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، والأخفش الأوسط (ت ٢١١هـ)، وابن سلّام (ت ٢٢٣هـ)، والمازني (ت ٢٤٩هـ)، وأبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٠هـ)، وابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، والمبرد (ت ٢٨٥هـ)، وثعلب (ت ٢٩١هـ)، وابن كيسان (ت ٢٩٩هـ).

كان قطرب أحد أعلام النحو العربي وعلوم القرآن، وكتَب في ذلك مصنفات، وكان مسلِّمًا بالروايات القرآنية كلها، حريصًا على توجيهها وإيجاد المخارج لما عابه غيره من النحويين. مثال ذلك: تخريجه قراءة الحسن البصري﴿ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالُ الْجَحِيمِ﴾[الصافات: ١٦٣] بضم اللام في (صالُ) على الجمع، أي صالون، فحُذفت النون للإضافة ثم الواو لالتقاء الساكنين[٣٣].

أما الفراء فآراؤه في هذا المجال كانت أوضح من غيره، لأن كتابه «معاني القرآن » من كتب التراث التي سلِمَت فوصلت إلينا، وهو وإن كان مَعنيًّا أصالةً بالتفسير إلا أنه يبقى لغويًا، تَعنيه معالجة المسائل اللغوية والنحوية التي تعرض له أثناء التفسير، من خلال القراءات المروية، فيسترشد بها في بناء أصوله. فهو ممن انتصر للأحرف والأوجه القرآنية المروية عن عدد من الصحابة والتي لم يكن عليها الناس بعد اجتماعهم على قرآن عثمان، وقد أكثَرَ من إيرادها والاستئناس بها على نحوٍ ربما يفوق كل اللغويين، وقد يحمله التعصب لهذه الأحرف على الوقوع في نقضِ أصلٍ كان قرَّره، من ذلك أنه ذهب إلى منع إضمار حرف الجر، وعندما

(٢٨) سيبويه: الكتاب، (ج٢/ص٤١٥).
(٢٩) يُنظر المرجع السابق، (ج١/ص٥٧).
(٣٠) يُنظر المرجع السابق، (ج٢/ص٦٢).
(٣١) يُنظَر: محمود الصغير: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، (ص١٢٤).

(٣٢) يُنظَر للمزيد: المرجع السابق، (ص١١٨-١٥٣).
(٣٣) ابن جني: المحتسب، (ج٢/ص٢٢٨).

وجد في قراءة ابن مسعود: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[البقرة: ٢١٧] بإثبات (عن) في الموضع الثاني، أجاز إضمارها في قراءة الجمهور[٣٤]. وكذلك كان موقفه من القراءة المروية عن طريق الآحاد، لكنه كان أقل حماسة لها، وربّما خطّأ بعضها لمخالفتها المقياس النحوي الذي يتبناه، فمثلًا هو يفضّل قراءة الجمهور ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥] بالرفع على قراءة النصب النادرة[٣٥]. وإذا اصطدمتْ القراءة بالمقياس بشكل أكبر فإنه ربما اشتدّ في عبارته فرماها بالغلَط[٣٦].

وأما أبو عبيدة معمر بن المثنى، فقد كان لغويًا وله مشاركة في النحو واشتغال بالقرآن، وقد أفصح في كتابه «مجاز القرآن»[٣٧] عن تسليمه لِلُغة القراءات، وعن احترامه رسمَ المصحف، وهو يقبل القراءات النادرة أيضًا.

وأما الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، فقد كان يُخضِع الآثار المروية في القراءات إلى مقياسه النحوي، ما جعله يرفض كثيرًا من القراءات المشهورة فضلًا عن النادرة، واصفًا إياها باللحن والرداءة، فيقبل ما وافق المقياس عنده وما استطاع تخريجه منها، ويرفض ما لم يكن كذلك ويضعّفه، كموقفه من قراءة ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[العاديات: ١١] بفتح همزة (أن)، وأنه من الغلط القبيح أن تكون مفتوحة لدخول اللام على خبرها[٣٨].

أما أبو عبيد القاسم بن سلّام، فقد استبدّ به المنهج النحوي، فما كان يقبل من القراءات إلا ما وافقَ منهجه، وجعله ذلك -أيضًا- يُنكر كثيرًا من القراءات المشهورة فضلًا عن النادرة، مثال ذلك إنكاره قراءة الأعمش آية ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انْظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[الأنعام: ٩٩] برفع (جناتٌ)[٣٩].

وكذلك الأمر عند المازني، إذْ كانت لهجته حادة بحقّ القراءات، على الرغم من إقراره أنّ القراءة سُنَّة متّبعة تؤخذ بالتلقّي لا بالتشهّي، إلا أنها عنده خاضعة لموافقة وجوه النحو التي يتبناها، ولا يميّز في ذلك بين قراءة مشهورة وأخرى نادرة[٤٠].

وأما أبو حاتم السجستاني، الذي كانت له

(٣٤) الفراء: معاني القرآن، (ج١/ص١٤١).
(٣٥) يُنظر المرجع السابق، (ج١/ص١١٢).
(٣٦) يُنظر المرجع السابق، (ج٢/ص٢١٦).
(٣٧) أبو عبيدة، مجاز القرآن، (ج٢/ص٥٢، ص٢١٩).
(٣٨) الأخفش الأوسط: معاني القرآن، (ص٣٢٠).
(٣٩) أبو حيان: البحر المحيط، (ج٤/ص١٩٠).
(٤٠) يُنظَر: محمود الصغير: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، (ص١٣٩-١٤٠).

مشاركة في علم القراءات، إلا أن ذلك لم يكن مانعًا له من الطعن على طائفة كبيرة من القراءات النادرة ولا يقبل منها إلا ما وافق مقياسه النحوي، فقد ردّ قراءة شيبة ﴿ وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ﴾[القمر: ٣] بفتح القاف[٤١]، وردَّ قراءةَ ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[سبأ: ٢٠] بنصب (إبليسَ) ورفع (ظنُّه)[٤٢]. وأحيانًا كان يردّ بعضها لضعف معناها عنده وليس لأجل الوجوه النحوية والإعرابية فحسب، من ذلك إنكاره قراءة الأعمش ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[الأنعام: ٩٩] برفع (جناتٌ)، معلّلًا موقفه بأن هذا من المُحال «لأن الجنات لا تكون من النخل»[٤٣]. ولكنه مع ذلك كانت له توجيهات لطائفةٍ أخرى من القراءات، ولكنها في الغالب توجيهات وتخريجات غريبة وبعيدة وغير مألوفة نحويًا ولغويًا.

وعلى نحو منهج السجستاني كان تلميذه ابن قتيبة الدينوري، في تهجّمه على القراءات، وتعصّبه لمذهبه النحوي ولو كلّفه ذلك الطعن على بعض مظاهر القرآن وقرّائه الكبار، وقرر ذلك في كتابه «تأويل مشكل القرآن» حيث زعم أنّ صحة الخبر الذي يروي خطأ الكُتّاب في مصحف عثمان مرهونة بإيجاد وجوه نحوية لهذا الخطأ[٤٤] ولا يفرّق بين قراءة مشهورة ونادرة، فهو مثلًا يرفض قراءة حمزة أحد القراء السبعة وينعت صاحبها بالجهل والخلط والتضليل[٤٥]، كما رفض مثلًا قراءة﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٠] وهي قراءة نادرة تُروى عن مجاهد بفتح التاء الأولى في (تَشمت)[٤٦]، بل نجده يرمي أبا حيوة بالكُفْر لقراءته ﴿لهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [يونس: ٦٤] بفتح همزة (أن)[٤٧]!

أما المبرّد، فهو تابع لأستاذه المازني في تحكيم المقياس النحوي، متعللًا بضرورة الارتفاع بأسلوب القرآن وحمْلِه على أشرف المذاهب في العربية، فلم يفرّق في طعنه على بعض القراءات بين المشهور والشاذ، وقد أعْمَل فيها قاعدته المعروفة «إذا جعلتَ النوادر والشواذ غرضك: كثُرَتْ زلاتك»[٤٨]. ومثال طعنه: ما ردَّ به على قراءة {أتعِدانَنِي}[الأحقاف: ١٧] بفتح النون الأولى، حيث قال «إنْ كان مثل هذا يجوز، فليس بين الحق والباطل فرق؛ يتركون كتاب الله ولغات العرب، ويستشهدون بقول أعرابي بوّال»[٤٩]!

وأما ثعلب، فقد كان شديد الاحترام للقراءات، حتى أنه لا يجيز لنفسه المفاضلة بينها، ويوجّه

(٤١) أبو حيان: البحر المحيط، (ج٨/ص١٧٤).
(٤٢) النحاس: إعراب القرآن، (ج٢/ص٦٦٨).
(٤٣) يُنظر: المرجع السابق، (ج١/ص٥٦٩).
(٤٤) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، (ص٤٢).
(٤٥) يُتظَر: السابق، (ص٥٨-٦١).
(٤٦) يُتظَر: السابق، (ص٤٣).
(٤٧) يُتظَر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، (ص٦٢).
(٤٨) السيوطي: الأشباه والنظائر، (ج٣/ص٤٩).
(٤٩) النحاس: إعراب القرآن، (ج٣/ص١٥٢).

منها ما أشكل إعرابه أو معناه، وربما توقّف عن إبداء رأيه فيما لم يتوصل فيه إلى معرفة، وكان يقول: «إذا اختلفَ الإعرابان في القراءات لم أفضّل إعرابًا على إعراب»(٥٠).

وكذلك كان موقف تلميذه ابن كيسان من القراءات(٥١).

٣. موقف أهل اللغة في القرن الرابع:

من أبرز أعلام هذا القرن(٥٢): ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، والزجاج (ت ٣١٠هـ)، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)، وابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، والأنباري (ت ٣٢٧هـ)، والزجّاجي (ت ٣٣٧هـ)، والنحّاس (ت ٣٣٨هـ)، والسيرافي (ت ٣٦٨هـ)، وابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، والرماني (ت ٣٨٤هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ).

فأما ابن جرير -الذي هو إلى جانب كونه عالمًا بالتفسير والقرآن كان نحويًا يحذق مذهب الكوفيين- فكان يرفض القراءة الشاذة، ولا يعتدّ بها في اللغة والنحو إلا ما وافق منها مقياسه النحوي، فضلًا عن أن يعتدّ بتلاوتها قرآنًا. وربما هو أول من ظهر عنده مصطلح الشاذ في القراءات، فهو يعني عنده: كل قراءة منسوخة أو خالفت الإجماع، أو جاءت على خلاف الرسم العثماني، أو لم يكن لها وجه في العربية(٥٣). ومن أمثلة رفضه بعضَ القراءات الشاذة التي لم يجد لها مخرجًا على مذهبه: إنكاره قراءة﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] ببناء الفعل للمجهول {يُجزَى}، فأنكرَ أن تكون على مذاهب كلام العرب(٥٤)؛ وكذلك قراءة الحسن ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٥] بالتاء (تُرى)، ووصفَها بالقُبح(٥٥).

وأما الزجّاج، فكان ذو عناية بلغة القرآن ووضعَ كتابًا في «معاني القرآن» مداره على البحث النحوي، وصرّح بتمسّكه بسنّة القراءة، إلا أنه يُخضعها لمقياسه النحوي، دون تمييز بين المشهور منها والشاذ، فهو يرفض ما خالف مذهبه في النحو، كتلحينه قراءة﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] ببناء الفعل للمجهول(٥٦).

وأما ابن السراج، فكان من المعتدلين في مواقفهم من القراءات، بل كان يوجّه ما أشكل منها(٥٧)، ويردّ على مَن لحّن بعضَها(٥٨).

وأما ابن مجاهد، صاحب تسبيع القراءات ومُشَذِّذ ما سواها، فكان له باع في اللغة والنحو ظهر ذلك في كتابَيه، من خلال مواقفه النقدية تجاه بعض القراءات، سواء منها السبعة أو ما شذّ عنها بميزانه، فكان يصف بعضها بالخطأ والغلط، كقوله عن لفظةٍ في القراءات السبع أنها

(٥٠) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، (ج١/ص٨٣).
(٥١) يُنظَر على سبيل المثال: النحاس: إعراب القرآن، (ج١/ص١٢١، ١٣٤، ٣١٥).
(٥٢) يُنظَر للمزيد: محمود الصغير: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، (ص١٥٥-٢٨٣).
(٥٣) يُنظَر: تفسير الطبري، (ج١٣/ص٢٤٧).
(٥٤) تفسير الطبري، (ج٢٥/ص١٤٥).
(٥٥) يُنظَر: المرجع السابق، (ج٢٦/ص٢٧).
(٥٦) النحاس: إعراب القرآن، (ج٣/ص١٢٨).
(٥٧) يُنظَر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط، (ج٤/ص٤٤٤).
(٥٨) يُنظَر: أبو علي الفارسي: الحجة في علل القراءات السبع، (ج١/ص٣٦).

«خطأ في العربية»[٥٩]، ومثلها في القراءات الشاذة حين رفض قراءة طلحة بن سليمان ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨] بضمّ الكافين، قال: «هذا مردود في العربية»[٦٠]؛ بينما كان يوجّه ما وافق وجوه النحو واللغة عنده، ويبدو هذا الميزان بالنسبة إليه ميزانًا مهمًّا، فقد قسّم مراتب القرّاء في مقدّمة كتابه على أساس هذا الميزان، وذكَرَ من ضمن هذه المراتب أنّ «منهم مَن يؤدّي ما سَمِعَه ممن أخذَ مِنه، وليس عنده إلا الأداء لِمَا تعلّم، لا يعْرِف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظُ، ولا يلبث مثله أن يَنسى إذا طال عهْدُه، فيَقْرأ بلحْنٍ لا يعرفه، وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره ويبرئ نفسه، وعسى أن يكون عند الناس مصَدَّقًا، فيُحمَل ذلك عنه، وقد نسيه وأوهم فيه، وجسر على لزومه والإصرار عليه، أو يكون قد قرأ على مَن نسي وضْع الإعراب ودخلَتْه الشبهة فتوهّم؛ فذلك لا يُقلَّد في القراءة ولا يُحتجّ بِنَقْله»[٦١].

أما أبو بكر الأنباري، فكان واسع الصدر في استقبال القراءات الشاذة، إذْ كان يوجّهها، ويجد لها المخارج. وكذلك كان الزجاجيُّ أيضًا[٦٢].

وأما أبو جعفر النحاس، فقد صرّح بأن «القراءة التي قرأ بها الجماعة لا يجوز الطعن عليها»[٦٣] وكأنه يجوّز الطعن على ما دونها، ولكنه على الرغم من تصريحه هذا إلا أنه خالف قاعدته، فلحّنَ بعض القراءات المجمع عليها، فضلًا عن تلحينه بعضَ القراءات الشاذة مما لا ينسجم مع مذهبه النحوي، وكتابه «إعراب القرآن» حافل بالأمثلة الكثيرة جدًا.

وأما السيرافي، فكان من المعتصمين بالمقياس النحوي، دون تمييز منه -في موقفه من القراءات- بين الشاذ والمشهور، فالقراءة عنده لا يجوز إبطالها إلا إذا نقضت أصلًا نحويًا أو صرفيًا[٦٤].

وأما ابن خالويه، فكان يؤمن بأن القراءة سنّة لا تُحمَل على قياس العربية، ويعني بذلك القراءة المشهورة والمجمع عليها، لأن القراءة الشاذة عنده لا تجوز قرآنًا، ولكنه كان يحاول جاهدًا إيجاد مخارج نحوية لها دون أن يطعن على شيءٍ منها، إلا أنه وقع فيما فرّ منه فلَحّنَ -مثلًا- قراءة {ساحران تظّاهرا} للآية ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَىٰ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ ﴾[القصص: ٤٨][٦٥].

وأما أبو علي الفارسي -الذي كان قارئًا ونحويًا- فكان يُخضِع القراءات لمقياسه النحوي، شاذها ومشهورها، على الرغم من إقراره بأن القراءة سنّة، فكان يقبل ما وافق مذهبه وهو الغالب عليه، ويلحّن ما خالف مقياسه، كوصفه بعض القراءات الشاذة بالخطأ -فيما نقله عنه تلميذه ابن جني[٦٦]-.

(٥٩) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، (ص١٥٣).
(٦٠) ابن جني: المحتسب، (ج١/ص١٩٣).
(٦١) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، (ص٤٥-٤٦).
(٦٢) يُنظَر: محمود الصغير: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، (ص١٦٩-١٧١).
(٦٣) النحاس: إعراب القرآن، (ج٣/ص٧٠٨).
(٦٤) يُنظَر: عبد المنعم فائز: السيرافي النحوي، (ص٢٣١).
(٦٥) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، (ص١١٤).
(٦٦) يُنظَر: ابن جني: المحتسب، (ج١/ص٧٣).

وأمـا الرماني، فقد كان ممـن يُجلّون القراءات ولا يرفضون منها شيئًا مشهورًا كان أو شاذًا(٦٧).

وأمـا ابـن جنـي، صاحب كتاب «المحتسَب» في توجيـه القراءات الشـاذة، الـذي احتضن آراء السـابقين جميعًـا ونظر فيها وأخرجهـا مخرجًا جديـدًا؛ فـكان موقفه مـن القـراءات القرآنية قد اتسـم عمومًـا بالإجـلال والاحـترام، وكان قليـلًا ما يـردّ القـراءات أو يُخطّئهـا، وفي الأغلب يدافع عنهـا ويوجّهها ويجد لها المخـارج كما هو شرطُ كتابه. وابن جني شـديد الثقة بالقُرَّاء، حتى وإن لـم يجد وجهًا يسـوّغ فيه قراءتهـم، فهو غالبًا لا يتهمهم بالوضع أو حتى الخطأ والسـهو، ويضع دائمًا احتمـال أن تكون القـراءة صحيحة وربما لها لهجة مندثرة من لهجـات العربيَّة الفصيحة، فيقـول في قـراءة الحسـن البـصري {وَالأَنجِيلَ} بفتح الهمزة: «ولكنَّه الشيخ أبو سعيد -نضر الله وجهه، ونوَّر ضريحـه-... فكيف الظنّ بالإمام في فصاحتـه وتحرِّيـه وثقته؟ ومعاذ اللـه أن يكون شـيئًا جنح فيه إلى رأيه، دون أن يكون أخذه عمَّن قبلـه»(٦٨). ويقول في قراءة ابن عباس {وَأَيقَنَ أَنَّهُ الفِـرَاق} بدلًا من القـراءة المشـهورة ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ﴾[القيامة: ٢٨]: «ينبغي أن نُحسِن الظن بابـن عباس، فيُقال أنّه أعلـم بلغة القوم من كثيرٍ مـن علمائهم، ولم يكن ليخفَـى عليه أنَّ (ظننت) قد تكون بمعنى (علمـت)»(٦٩). غير أنَّ ابن جني لا يمتنـع في بعض الأحيان عـن تخطئة القراءات، وقـد لُوحظ وجـود هـذا التناقـض في منهج ابن جني، وهو في ذلك لا يُفرِّق بين المشـهور والشـاذ، وهـذه إحدى المآخـذ التـي تُؤخَذ عليـه، من ذلك تخطئته من يقرأ بقراءة حمزة الزيات التي يجمع فيهـا بين سـاكنين بل يصفها بأنها «سـهو منهم وقصـور عـن إدراك حقيقة الأمـر»(٧٠). وقد بلغ ابن جني مبلغًا يناقض فيه نفسـه ويصف بعض القراءات الشـاذة بأنها «لغة مرذولة»(٧١) وأخرى «قبيحة»(٧٢). ولكن يظلُّ ابن جني من أكثر النُّحاة رعايـة للقراءات، وإذا ردَّ بعضَها فهو من أكثرهم لباقـةً في الـردِّ، وقليلًا مـا يذمُّ القـرّاء. كما أنه لم يكتفِ بالنظـرة النحوية تجاه بعض القراءات بل كان لمذهبـه العقـدي الاعتزالي أثـر في ذلك، مثاله حين فَضّل القراءة الشاذَّة لآية {قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَسَـاءَ}، على القراءة المشـهورة ﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَـٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَـنَةً وَفِي الْآخِـرَةِ إِنَّا هُدْنَـا إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَـاءُ وَرَحْمَتِي وَسِـعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَـأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُـونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾[الأعراف: ١٥٦](٧٣)، وكذلـك تفضيله قراءة ﴿وَرُسُـلًا قَـدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْـكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُـلًا لَمْ نَقْصُصْهُـمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النسـاء: ١٦٤] بنصب لفظ الجلالة على المفعولية(٧٤).

وأما أحمد بن فارس، فكان يستشهد بالقراءات الشاذة ويوجِّهها، وكان يتوقف عن الحكم فيما لم يثبت له صحة روايته منها(٧٥).

---

(٦٧) يُنظَر: محمود الصغير: القراءات الشـاذة وتوجيهها النحوي، (ص١٨٦).
(٦٨) ابن جني: المحتسب، (ج١/ص١٥٣).
(٦٩) يُنظر: المرجع السابق، (ج٢/ص٣٤٢).
(٧٠) ابن جني: سر صناعة الإعراب، (ج١/ص٧١).
(٧١) ابن جني: المحتسب، (ج١/ص١٠٦).
(٧٢) ابن جني: الخصائص، (ج٢/ص٣٣٢).
(٧٣) ابن جني: المحتسب، (ج١/ص٢٦١).
(٧٤) يُنظر: المرجع السابق، (ج١/ص٢١٦).
(٧٥) يُنظَـر: محمد السـيد عـزوز: موقـف اللغويين من القراءات الشاذة، (ص٤٦).

٤. موقف أهل اللغة منذ القرن الخامس حتى القرن العاشر:

يجدر بالذكر نماذج لما بعد القرون الأولى، لأجل تَلَمُّس أثَر السابقين فيمَن بعدَهم، وعلى ماذا استقرَّ أمرُهم؟

* ابن زنجلة (ت ٤٠٣هـ)، وكتابه «حجة القراءات» نقل فيه حجج من سبَق من القراء والنحاة في اختياراتهم أوجُهَ القراءات المشهورة، وكان ربما يفاضل ويختار على وفق ترجيحٍ نحوي أو لغوي يميل إليه. مثال ذلك قراءة {واللَّيْسع}[الأنعام: ٨٦] بلامين، فقال: «وَدخُول الْألف وَاللَّام فِي اليسع قَبِيح»، ومثالٌ آخر في قراءة ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾[الكهف: ٢٥] على الإضافة بغير تنوين {ثلاثَمئةِ سنينَ}، نقلَ مُقرًّا أن هذه القراءة لَيست الْقِرَاءَة المختارة[٧٦].

* الراغب الأصفهاني (ت ٤١٢هـ تقريبًا)، اعتمد في كتابه «مفردات ألفاظ القرآن» إيرادَ أوجُهِ القراءات القرآنية من أجل تعزيز آرائه اللغوية والنحوية، ولم يفرّق بن المشهور منها والشاذ[٧٧].

* مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، كان واضحًا في فصله بين قرآنية القراءات الشاذة وبين مقامها النحوي واللغوي، ولذلك كان يُخضعها للمقاييس النحوية، فبدر منه تلحينُ بعضها ورفْضه، كموقفه من قراءة ابن مسعود﴿ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] بتنوين {يغوثًا ويعوقًا} على التنكير، إذ قال: «لا وجه لتنكيرها»[٧٨]. بل وُجِدَ في كتابه «مشكل إعراب القرآن» بعض المطاعن على القراءة المشهورة أيضًا، مُتابِعًا في ذلك مَن سبقه من النحاة!

* أبو العباس المهدوي (ت ٤٤٠هـ)، يبدو من خلال تتبع آرائه النحوية أنه كان من المنتصرين لوجوه القراءات، ومن الرادّين على من خطّأها، من ذلك رده على رأي المدرسة البصرية في عدم تجويزهم تحقيق همزتين متتابعتين في اللغة، فقال: «وقد عاب سيبويه والخليل تحقيق الهمزتين، وجعلا ذلك من باب الشذوذ الذي لا يعوّل عليه. والقرّاء أحذق بنقل هذه الأشياء من النحويين، وأعلَم بالآثار»[٧٩].

* أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، كانت له توجيهات في «رسالة الملائكة» لعددٍ من القراءات الشاذة التي أشار أن غيره قال بتلحينها وتخطئتها، فأوجدَ لها المخارج، وحسّنها، كما أنه استشهد ببعضها. وكان له رأي حول موقف النحاة من القراءات، سيأتي ذكره لاحقًا في فصل «نقد مواقف النحاة من القراءة الشاذة».

* ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، كان من أوائل مَن شنّع على الذين يردّون بعض القراءات من النحاة بحجة مخالفتها القياس بزعمهم، ثم هم يثبتون اللغة بما هو دون القراءة، فيقول: «ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس، أو لزهير، أو لجرير، أو الحطيئة، أو الطرماح، أو لأعرابي أسدي، أو أسلمي، أو تميمي، أو مِن سائر أبناء العرب بوّالٍ على عقِبيه، لفظًا في شِعْرٍ، أو نَثرٍ، جعلَهُ في اللغة، وقطعَ به، ولم يعترضْ فيه!

(٧٦) ابن زنجلة: حجة القراءات، (ص٣٣).

(٧٧) يُنظَر بحث: علي شفيق: القراءات القرآنية عند الراغب الأصفهاني في كتابه مفردات ألفاظ القرآن، (ص١٢٧-١٥٠).

(٧٨) مكي: مشكل إعراب القرآن، (ج٢/ص٧٦٢).

(٧٩) المهدوي: شرح الهداية، (ج٢/ص٣٢٦).

ثم إذا وجدَ للهِ تعالى خالقِ اللّغات وأهلِها كلامًا لم يلتفتْ إليه، ولا جَعَلَهُ حُجّةً، وجَعَلَ يَصرِفه عن وجهه، ويحرّفه عن مَواضعه، ويتحيّل في إحالته عمّا أوقعه الله عليه، وإذا وجد لِرسول الله -صلى الله عليه وسلم- كلامًا فعلَ به مثلَ ذلك »(٨٠).

* ابن بابَشاذ (ت ٤٦٩هـ)، كان يحتج بالقراءات عند وضْعه القواعد إذا كانت موافقة للقياس وتتفق مع آراء البصريين -غالبًا-، أما إذا كانت هذه القراءات القرآنية تخالف أصلًا من أصول البصريين، فنجده لا يميل إلى الأخذ بها، ولا يضع القواعد على ضوئها، ولكنه لم يكن يرفضها أو يخطّئها، بل كان يبحث لها عن تأويل، أو يعُدّ ما جاءت به هذه القراءة هي ظاهرة نادرة ولا ضرورة لوضع القاعدة النحوية على أساسها(٨١).

* عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تطرّقَ إلى بعض القراءات الشاذة في كتابه «المقتصد في شرح الإيضاح »، وساقَ حُجج مَن سبَقَ مِن النحاة في نقدهم أوجُهَ القراءات، فربما حَكَم على بعضها بالضعف واللحن على وفق ترجيحٍ نحوي يميل إليه. مثال ذلك قراءة ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾ [الصافات: ٣٨] بنصب {العذابَ}، فأقرَّ ما حَكَم به النحاةُ السابقون أنّه «لحنٌ، جارٍ مجرى الخطأ المردود البتة »(٨٢).

* الزمخشري (ت ٥٢٨هـ)، هو الذي أعاد فتح باب النقد الجريء للقراءاتِ بشكلٍ عامٍ مرّةً ثانية، بعد أن خفَّتْ حِدَّتُه في القرن الخامس(٨٣)، وقد تبنَّى أقوال مَن سبقوه مِن الطاعنين وبنَى عليها، ثمّ تولّى الرد عليه غيرُما واحدٍ، وكأنه هو مَن أحدث القول بذلك، متناسين مَن قال به مِن السابقين!

* ابن أبي مريم، نصر بن علي الشيرازي (ت ٥٦٥هـ)، كان يسير ضمن منهج واضح، حيث كان يؤْثر الأثر على الوجه اللغوي الفصيح، لأنه يعتقد أن القراءة سنّة. وعلى هذا المنوال سار في كتابه «الموضح في وجوه القراءات وعللها » الذي هو في الأصل يجمع القراءات المشهورة ولكنه لم يخله من التطرق إلى القراءات الشاذة، فوجّهها وشرَحها، إلا أنّه في موضعين منه يفاجئ القارئ باختلال موقفه وتناقضه بين تصريحه السابق وتطبيقه اللاحق، حينما وصف قراءةً بالقبح وأخرى بالبُعد، مع إقراره بصحة أسانيدها(٨٤).

* أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، هو ممن يحتج بالقراءات ويعتد بها، ويوجهها بحسب ما يتبناه من الأوجه النحوية، إلا ما ترجّح عنده خطأ القارئ فيها، أو عدم صحة الرواية فيها، كما في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وفي قراءة ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بنصب (أولادَهم) وجرّ (شركائِهم)، فقال: «لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهْي القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبًا بالياء ومصاحف أهل الحجاز

(٨٠) ابن حزم: الفِصَل في المِلَل والنِّحَل، (ج٣/ص١٩٢).
(٨١) يُنظر: راضي نواصرة، ابن بابشاذ وجهوده النحوية، (ص٧٧-٨٠).
(٨٢) عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، (ج١/ص٥٣١).
(٨٣) يُنظَر حول ذلك: إبراهيم رفيده: النحو وكتب التفسير، (ج١/ص٧٢٨).
(٨٤) يُنظَر: ابن أبي مريم: الموضح في وجوه القراءات وعللها، (ص٨٠).

والعراق (شركاؤهم) بالواو »[٨٥].

* أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، له كتاب «إعراب القراءات الشواذ» في الاحتجاج لها والدفاع عنها، على غرار ما صنعه ابن جني في «المحتسب»، وقد يَحكم في بعض المواضِع على بعض القراءات بالضعف أو الخطأ، لمخالفتها مقاييس اللغة وقوانين النحو في نظره وأن القارئ أخطأ في روايته إياها، كما في قراءة ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ[البقرة: ٣٤] برفع التاء {الملائكةُ}، فاستبعَدَها[٨٦].

* ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، كان منه الانتصار الواسع للقراءات جميعها، بإجازةِ ما كان يمنعه النحاة السابقون، فأحدث عملُه هذا نقْلةً نوعية في هذا المجال، وأقره وتابعَه مَن جاء بَعده من كبار النحاة[٨٧].

* أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، في تفسيره «البحر المحيط » اجتهد في توجيه القراءات الشاذة، والإبانة عن صحتها في اللغة، وكان منهجه في ذلك منهجًا مقوّمًا ينطلق من مدرسة ابن مالك في أصوله وموقفه من القراءات[٨٨].

* ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، كان موقفه من القراءات هو الموقف الأمثل، وأسلوبه الأسلوب السمح الذي يحفظ وقار القراءات والقراء، ويرعى القيمة العلمية للرواية والرواة، كما يحفظ للنحويين حقهم في الاجتهاد وإبداء الرأي، شريطة عدم اللجوء إلى النقد الجارح والاتهامات الخطيرة، ولذا كان من عمله الاختيار مِن بين أقوال السابقين أسمحها في توجيه القراءات، وهو المذهب الذي ساد في قضايا نقد القراءات بعد ابن مالك[٨٩].

* الدماميني (ت ٨٢٧هـ) نجده من خلال بعض النماذج في كتبه النحوية والإعرابية يؤيّد بعض أوجه النحو من خلال الاحتجاج لها بقراءة شاذة[٩٠].

* جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، كان محتجًّا بالقراءات عمومًا، وقد نصّ على الاحتجاج بالشاذ منها أيضًا، فقال: «وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة »[٩١].

المبحث الثالث:

نقد مواقف أهل اللغة من القراءة الشّاذة

يُلاحَظ أنه لا فرق بين أصحاب القراءات وأهل اللغة في مواقفهم من القراءة الشاذة والتي تنوّعت ما بين القبول والرفض، خلافًا لما يُظن من أن هناك تعارضًا بينهما، فكثير من اللغويين والنحويين المذكورين آنفًا هم من القراء البارزين.

إنّ اللغويين والنحاة إلى القرن الخامس، قد

(٨٥) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في معرفة الخلاف، (ج٢/ص٣٥٢).

(٨٦) يُنظَر: العكبري: إعراب القراءات الشواذ، (ص٧٢ و(ص١٤٧).

(٨٧) يُنظر: إبراهيم رفيده: النحو وكتب التفسير، (ج٢/ ص١١٧٥-١١٧٧).

(٨٨) يُنظر: المرجع السابق.

(٨٩) يُنظر المرجع: السابق.

(٩٠) يُنظَر: الدماميني: مصابيح الجامع، (ج٢/ص١٤ و(ج٢/ص٤١٤) و(ج٨/ص٤٣٢).

(٩١) السيوطي: الاقتراح، (ص٦٧-٦٨).

انقسمت مواقفهم في ذلك إلى قسمين: قسم سَلّم للقراءات واحتج بها وانتصر لها، وقسم أخضعها للمقاييس ووضَعَ لها الشروط.

فأما القسم الأول فهو على ضربين: ضَرْبٌ التزم هذا المنهج وتلك الرؤية في احترام القراءات والتسليم لها، على نحو ما رأينا عند الخليل ويونس بن حبيب والكسائي وقطرب وأبو عبيدة وثعلب وابن كيسان وابن السراج وأبي بكر الأنباري والزجاجي والرماني وابن فارس والراغب الأصفهاني. وضَرْبٌ رسَم لنفسه هذا المنهج ولكن بدَرَ منه ما يخالفه أحيانًا، على نحو ما رأينا عند عيسى بن عمر وسيبويه والنحاس وابن خالويه وابن جني.

وأما القسم الثاني فهو كذلك على ضربين: ضَرْبٌ كان مقياسه عدم الاشتهار والتواتر الذي تصحّ به الرواية عندهم، فكانوا لا يقبلونها ابتداءً حتى يتم فحصها من جهة قواعدها اللغوية والنحوية، ومِن أصحاب هذا المقياس: أبو عمرو بن العلاء وابن جرير الطبري. وضَرْبٌ توسّع في مقياس تخطئته القرّاءَ حتى أدخلوا فيه مَن روى بعضَ القراءات المشهورة وبعض قراءات الجمهور، على نحو ما لمسناه عند الفراء والأخفش الأوسط وابن سلّام والمازني وأبو حاتم السجستاني وابن قتيبة والمبرد والزجاج وابن مجاهد والسيرافي والفارسي.

ثم ما لبث أن دخل القرن الخامس والذي خفّت فيه وتيرة هذه المسألة وحدّة النقاش فيها، وانقسم فيه الناس إلى ثلاثة أقسام، قسم مقوِّم -كابن حزم-، وقسم موضِّح ومعتذِر -كالمعري-، وقسم تابَعَ بعضَ مواقف السابقين.

بعد ذلك جاء القرن السادس والذي فُتح فيه باب النقاش الحاد من جديد، وذلك بصنيع الزمخشري الذي أعاد صياغة اعتراضات السابقين بجراءة واسعة، على الرغم أن سِمة نحاة ذلك العصر هو التسليم للقراءات والانتصار لها غالبًا، ولا سيما عند ابن مالك الذي أحيا هذا المنهج بقوةِ طرحهِ وحُسن تطبيقه.

ذلك أن دعوة ابن حزم الأندلسي في القرن الخامس لم تلقَ الرواج العمَلي التطبيقي إلا بعده بحوالي قرن من الزمان، حيث برَز أثرُها في مدرسة ابن مالك الأندلسي ومَن تلاه.

والمتأخرون من أمثال ابن مالك وأبي حيان الأندلسيان وابن هشام الأنصاري ومَن بَعدهم، قَبِلوا القراءات الشاذة جميعًا، وذلك لاقتران أغلبها بالأساليب الأخرى المماثلة التي اجتمعت لديهم من الروايات والكتب المتفرقة الكثيرة بعد عدة قرون.

ويُشار إلى أنّ المتقدّمين من أهل اللغة الذين كانت لهم آراء نقدية تجاه بعض القراءات القرآنية، قد اختلفت كثيرًا من عالمٍ إلى آخر، فالّذي يخطِّئ أو ينكر منها شيئًا نجد الآخَر يصححه أو يُثبِت وَجْهه؛ ولعل هذا من أسباب تسهيل المهمة على المتأخّرين منهم في موقفهم سالف الذكر.

كما يُلاحَظ أن المدرسَتين النحويتين الكبيرتين (الكوفية والبصرية) قد اشتركتا في نقد القراءات منذ أوائل عهدهما، ولم يكن ذلك مقصورًا على المدرسة البصرية كما يشيع عند الناس، إلا أن البصريين سبقوا الكوفيين إلى النظر في القراءات وإبداء الرأي فيها، وكانت في أول الأمر ملاحظات عابرة تتجه بالحكم في الغالب إلى اللغة التي جاءت عليها القراءة ولا تجرح القراءة أو القارئ، وهو ما في كتاب سيبويه، أما التوجه بالحكم الناقد إلى القراءات مباشرة واتهام القراء، فيُعد الفراء فاتح

بابه، ثم تزايد هذا النقد في القرن الثالث، وكان القائمون به من البصريين أكثر وأقسى في كثير من الأحيان، كما كان ابن جرير الطبري الكوفي البغدادي مِن أشدّ الناقدين تبعًا للفراء، ثم خفّت حدّة هذا النقد في القرن الخامس الهجري، ولكن في القرن السادس الهجري أعاد الزمخشري فتح باب النقد الجريء ثانية -كما سبقت ذِكر ذلك-، ثم جاءت مدرسة ابن مالك الذي دمج فيها بَين مذهبي الكوفة والبصرة في النحو، مع سعة روايته ورسوخ نظرته إلى تواتر القراءات السبع، فكان منه الانتصار الواسع للقراءات جميعها بإجازة ما كان يمنعه النحاة السابقون ويبنون عليه نقد القراءات، ثم كان منهج أبي حيان المنهج الشامل المقوم الذي ينطلق من مدرسة ابن مالك في أصوله وموقفه من القراءات، وابن هشام الذي كان منهجه في القراءات هو المنهج الأمثل والأسلوب السمح الذي يحفظ وقار القراءات والقراء، ويحفظ القيمة العلمية للرواية والرواة، كما يحفظ للنحويين حقهم في الاجتهاد وإبداء الرأي بعدم اللجوء إلى النقد الجارح والاتهامات الخطيرة، والاختيار من أقوال السابقين أسمحها في توجيه القراءات، وهو المذهب الذي ساد في قضايا نقد القراءات؛ وعليه فإن الأحكام النحوية التي أجاز بها المتأخرون القراءات لا تعني أنها ألغت النظرة إلى ما جاءت عليه بعضُ القراءات من مخالَفة الكثير الشائع ولا إلغاء حُكم المتأخرين بفصاحة ما جاءت عليه، وإنما المقصود أن هؤلاء المجيزين قبلوها وجهًا من وجوه النطق القليلة، مع الاحتفاظ للكثير الشائع بالقيمة العلمية وجواز القياس عليه والاعتراف بأن اتِّباعه أمثل، وأنهم بذلك كانوا أكثر سماحة وأوسع نظرًا وأعدل رأيًا[٩٢].

ولعل وصول أهل اللغة إلى هذه المرحلة جَعَلَ السيوطيّ -مِن بَعدِهم- يجزم بإجماعهم على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في اللغة -كما سبَق نقْل نصِّ كلامه-، على الرغم أنّه إجماعٌ منقوض بالنظر إلى مواقِف السابقين، ولا يخفى مثل هذا الأمر على السيوطي وهو القائل: «كان قوم من النحاة المتقدمين يَعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك؛ فإن قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة لا طعن فيها، وثبوتُ ذلك دليلٌ على جوازه في العربية. وقد رد المتأخرون -منهم ابن مالك- على مَن عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختارَ جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية»[٩٣].

إنّ مواقف أهل اللغة المذكور بعضها في الفصل السابق والمشار إلى بعضها الآخر، لا يمكن القول فيها بأنها تمثّل مواقفهم تجاه القراءة الشاذة بمفهومها الذي تم تحديده في الفصل الأول، ذلك أن بعض هذه المواقف كان يتناول إلى جانب القراءة الشاذة: القراءات الضعيفة والمنكَرة والمصحَّفة والموضوعة والمُدْرَجة، وكذلك يتناول أحيانًا المتواترة والمشهورة في الوقت الذي لم يكن قد بلغَ بعضَهم تواترُ تلك القراءة أو شُهرتُها فكانت عندهم من قَبيل الشاذ، وربما استمر ذلك إلى زمن أبي عمرو الداني في القرن الخامس الهجري[٩٤]، إذ يمكن القول إنّ عصْرَه قد استقرّت فيه الحدود الفاصلة بين القراءات المقبولة والقراءات الشاذة.

---

(٩٢) يُنظر: إبراهيم رفيده: النحو وكتب التفسير، (ج٢/ ص١١٧٥-١١٧٧).

(٩٣) السيوطي: الاقتراح، (ص٦٩).

(٩٤) عبد الهادي الفضلي: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، (ص٥٧).

وعليـه؛ فـإنّ على الـدارس أن يُحاكِم مَن يريد دراسـة مذاهِبِهـم وآرائِهم بمقتـضى مصطلَحِهم هُم، لا بمصطلَحِه هو، ولا سيما إذا كان مصطلَحُه متأخِّرًا عنهم تاريخيًا.

إذن يجـب أن تُعالَـج مواقف اللغويين والنحاة من القـراءات عمومًا في ضمن الإطـار التاريخي، فلا يقال -مثلًا- إن ابن جرير خطّأ قراءةً متواترة وهـذا المصطلح لم يُعـرف في عهده وربما لم تكن متواترة بالنسـبة لـه فيما بلغه علْمـه، فضلًا عن تخطئتِـهِ قراءةً اصطُلِـحَ عليها بالقراءة الشـاذة سـواء أكانَت بالمفهوم الذي حـدّده هذا البحث أم بغيره.

مـن جانـب آخر، يمكـن القـول: إنّ القراءات القرآنيـة التي تناولَها أهل اللغـة، كانت مادة من مواد الـدّرس اللغوي؛ لأنّهـا وإن تفاوتَتْ النّظرة إليها واختلفـتْ الآراء في رفضهـا وقبولها إلا أنها أحدثتْ تفاعلًا بينهم، أسـفرَ عن أثَرٍ عِلميّ بالغٍ في اللغةِ: نحوِها وصرفِها وأسلوبِها، تقعيدًا وتفريعًا؛ والظـنّ بهم أنَّ مَواقفَهم نابعةٌ من حرصٍ شـديد على اللغة وسَـلامتها من كلّ زلـلٍ أو لحنٍ قد يقع فيه مَن يروي القراءات القرآنية -بزعمهم-.

هـذا، وقـد أوضحَـت الدراسـات أن النحـاة كانت مواقفُهم من القراءة الشـاذة مواقف علمية منهجية -إجمـالًا- إذ تتفق ومواقفهم من سـائر الأساليب اللغوية، فقد جعلوها مصدرًا من مصادر احتجاجهم إلى جانب القراءات المشـهورة والشعر وأقوال العرَب، وكثيرٌ منهم أخضعوها لمقاييسـهم العامـة وربطوا احترامهم لها بمدى انقيادها لتلك المقاييـس أو تأبِّيهـا عليها، فما اتفـق منها معهم اعتـدّوا به وجاهـروا بالانتصار له، ومـا خالفَهم احتالوا له وأوّلوه أو أسفروا عن طعنٍ فيه[٩٥].

(٩٥) المبروك أحمد بلحـاج: موقف اللغويين من القراءات القرآنية، (ص٨).

ولكـن قد يسـأل سـائل عن موقف ابـن قتيبة -مثلًا- في تصريحه بأن قبول الرواية وإن صحّت سـندًا مرهونٌ بانقيادهـا للقواعـد النحوية، هل يَدخـل صاحب هذا الرأي في زمرة مَن يرى حجّيّة القراءات الشاذة -أو القراءات عمومًا- في اللغة؟

وجوابًا عن ذلك يحسـن إيـراد رأي أبي العلاء المعـري في بيـان مَواقـف النحاة من ذلـك، حيث يقـول: «اختلفَ أهل العلم في مُسْـتَنكَر القراءات، فكان بعضهم يجترئ على تخطئة المتقدّمين، وكان بعضهم لا يُقْدم على ذلك، ويجعل لكل شيء وجهًا وإن كان بعيـدًا في العربية، واحتجّ مَن أجاز غلَط الـرواة بأنّ الّذين نقلوا القـراءة كان فيهم قوم قد أدركـوا زمن الفصاحة فجـاؤوا بها على ما يجب، وقوم سبقتهم الفصاحة ولم يكن لهم علْم بقياس العربيـة فلَحِقَهـم الوهْم الّذي لا يتعـرّى منه ولد آدم»[٩٦].

وفي هذا النقل -وما سيأتي أيضًا- جوابُ سؤالِ السـائلِ عن أسـباب مواقف أهل اللغة الأوّلين مِن القـراءات، تلك المواقف التي اتسـمتْ بعضُها بردّ القراءة الشـاذة وتلحينهـا وتغليطهـا؛ فتبيَّنَ أنّ هنـاك مَن يرى أنّ القرّاء ليسـوا أهل علم بالنحو، فمثلُهُم لا يَضبِط، وإن ضَبط بادئَ الأمر فما يلبث أن ينـسى فيقـرأ بخلاف الصـواب. وأنّ هناك مَن يعتقـد أن بعض القرّاء أخـذَ قراءته من المصحف فدخلَ عليه الغلَط.

وحجّـة مَن أجازوا غلط الـرواة -هذه- يأباها غيرُ مـا واحد من أهل اللغة قديمًـا وحديثًا فضلًا عمّن سِـواهم، وقد تقدّم في ذلك رأي أبي العباس المهـدوي وابن حـزم الأندلسي -مثلًا-؛ فالمشـكلة تكمن في الوثوقية التي ينطلق منها بعض النحاة،

(٩٦) المعري: رسالة الملائكة، (ص٢٠٠).

فيظنــون أن تلك القواعد صارت نصًّا محْكمًا أعلى شــأنًا من كل شيء، حتى لُمِسَ في بعض مواقفهم التناقــض العجيــب، مِن ذلــك: موقف المــبرّد من لفظــةٍ مرويةٍ لقــراءةٍ ما، فقال مســتنكرًا على من يحتــج بها: »يتركــون كتاب الله ولغــات العرب، ويستشــهدون بقــول أعرابي بوّال « -كما ســبقَ نقلُه-، وهو قولٌ يُســتَغرَب صــدوره عن علَم من أعــلام اللغــة الذين قعّــدوا لنا طريقــة الاحتجاج اللغوي، الذي من مُسلّماتِه أن يُعتدّ بقول الأعرابي شعرًا ونثرًا، ثمّ مِن أين بلَغَته (لغات العرب) التي أشــار إليها إلا من أقوال الأعراب! فكيف يستنكف ويستنكر الأخذ برواية قرآنية يرويها أعرابي؟

والأغــرب مــن ذلــك أن يقــوم بعــض علمــاء القراءات بمتابعَــة الطاعنين من اللغويين في ذلك، إذ اشــترط القرّاء لقبول القراءة أن تكون موافقة للعربية ولو بوجهٍ من الوجوه، وكأنّ أهل اللغة هُم الحكَم على القرآن، بينما الضابط الأساس المعتمَد في كونه قرآنًا: (أن يُروى بسندٍ صحيحٍ معَ اشتهارٍ واستفاضةٍ)؛ فلم يكن من شرط القراءة أن توافق العربية، لأنه شرط لا محل له، إذْ اللغة هي ما قاله العرب في عصر الاحتجاج، وفي عصر الاحتجاج كان القــرآن وقراءاته وهو الذي نزل بلغات العرب ولم يســتطيعوا مجاراته فضلًا عن تخطئته، فليســت اللغــة هي ما وُجِدَ في كتــب النحو فيما بعد، ولكنّ يبدو أنّ أهل اللغة حينما استقرتْ قواعدهم ضِمْن استقرائهم عَدُّوا ما خرَج عنها شاذًا أو ضعيفًا أو لحنًا مردودًا، فنظروا إلى القراءات انطلاقًا من هذا المبدأ الوثوقي.

بينمــا يــرى الباحــث محمــود أحمــد الصغير أن الخلــل المُشــاهَد في مواقف اللغويــين راجعٌ إلى عــدم اعتمادهــم القــراءات منذ البدايــة في صَوغ القواعــد العربية، بحيث قــام كثير منهم فيما بعد بإخضاعها لمقياسهم الناقص الذي لم يَعتمد هذه القراءات ابتداءً[97].

وهذا ما جعل ســعيد الأفغانــي[98] يرى أن أهل اللغــة قــد تنكّبو المنهــج العلمي الســليم من هذا الجانب، إذْ كان الأولى بهــم أن يحتجوا بالقراءات ابتــداءً، لا أن يحتجّوا لها ويبحثوا لها عن المخارج ويُخضعوها لمقاييســهم بعد دهــرٍ مِن جمع اللغة وبعــد وضْع أغلــب قواعدها، وبســبب هذا المنهج فُتحَ الباب أمام المغرضين والمشــكّكين للطعن على اللغة وصولًا إلى الطعن في القرآن.

فالواقــع أنّ هذه القراءات لم تُســتقرَأ بشــكل كامل في تلــك الآونة بل بقيتْ كذلــك ناقصةً حتى بعد جهود ابن مجاهد في القرن الرابع، واستمرت هكذا حتى القرن الخامس، فتم جمعها وتمييزها على يد أبي عمــرو الداني، ثم توالت بعده الجهود حتى حَلَّ القرن التاسع الذي اكتملتْ فيه الصورة تمامًا على يد ابن الجزري.

ولعل من الأسباب الأخرى التي أدّت إلى مواقف أهــل اللغة الطاعنــين على بعض القــراءات، أنهم لــم يكــن في أذهانهم ما يقارنون بــه القراءة التي بلغتهم مع ما يشــبهها ويناظرها في كلام العرب، وإنما كان يتبادر إلى ذهنهم مقارنتها مع الأشــيع والأكثر، ولذلك كان جهد ابن جنّي مُسفرًا عن هذا الخلل الذي وقع فيه مَن سَبَقَه[99].

ولكــن أبرز الأســباب وأهمّها من وجهة نظري: أن المواقف الشديدة الطاعنة كانت غالبًا ما تصدر عمّن رُمــوا بالضعف في علم النحو، من أمثال أبي

(٩٧) محمــود الصغــير: القــراءات الشــاذة وتوجيهها النحوي، (ص٥٣٠).

(٩٨) سعيد الأفغاني: في أصول النحو، (ص٣٠-٤٥).

(٩٩) يُنظــر: ياســين جاســم المحيميد: تلحــين النحويين للقراء، (ص٢٠).

حاتم السجستاني[١٠٠] وتلميذه ابن قتيبة[١٠١]، والزمخشري[١٠٢]، ولا سيما الأول الذي فاق بمجموع طعوناته ما بلَغَنا من طعونات الآخَرِين مُجتمِعَةً!

ومن الأسباب التي دعت بعض النحاة إلى أن يطعنوا على بعض القراءات: اعتقادهم أن النحويين أضبط للقراءة من القرّاء؛ من ذلك تصريح ابن جني إذْ قال: «والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة في {بارئكم} لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنًا »[١٠٣]. وقال الزمخشري: «والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الراوي، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو »[١٠٤]. وهذه حجّة واهية، لأن القارئ إذا كان موثوقًا أمينًا فإنه لا يجتهد من عنده في نقل اللفظ، وإنما يروي القراءة على نحو ما سمع، لأنه مأمور بذلك شرعًا، وإن افترضنا في بعضهم أنه من الأعاجم، فإنه لا يسعه أن يقرأ أو يُقرِئ إلا بحسب ما تلقّاه عن القرّاء، من جميع وجوه الأداء.

وهذا يدل على أنّ شأن القراءات الشاذة -فضلًا عن المشهورة- في الاستشهاد أعظم من شأن استشهاد النحويين بكلام العرب -نثرًا وشعرًا- الذي كثيرًا ما يروونه عمّن لا يُعرَف! ولذلك نجد هذا السبب يتخلّف عند أبي حيان النحوي في القرن الثامن، بل ينقضه بشدّة، ويرجّح رواية القراء على النحاة[١٠٥].

ومن الأساب التي يجدر ذِكرها قبل مغادرة هذا المقام: أن بعض أهل اللغة كانت مواقفهم نابعة عن عقيدة دينية يتبنّاها حسب مذهبه، فكان أبو علي الفارسي والزمخشري -مثلًا- على مذهب المعتزلة في أن اللفظَ ليس من الله تعالى، فأجازوا للقارئ أن يَعدِل عن قراءَتِه المرويَّة المخالِفة للقاعدة النحويَّة إلى ما يُوافقها[١٠٦]!

وعلى الرغم من كل ما سبق، لا بد من تأكيد ما أشار إليه شوقي ضيف من أن النحاة الذين كانوا يردّون بعض القراءات لم يكن دافعهم إلى ذلك الطعن والتنقّص، إنما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحرّي والتثبّت[١٠٧]. ولكن كان عليهم أن يكونوا أكثر دقة، إذْ كان الأحرى بالذين وصَفوا بعض القراءات بالقبح والرداءة والغلط واللحن والوهم، أن يصفوها بأنها جاءت على لهجةٍ محلِّيَّة، أو أنها نادرة الاستعمال فلا تُبنى علَيها قاعِدة، أو أنها في لغة مندثرة من لغات القبائل، أو غيرها من التخريجات التي تنأى بهم عن الطعن على القارئ أو الراوي، أو التشكيك في صحة قراءةٍ ما[١٠٨].

وأخيرًا، بعد هذه النظرة التي تكاد تكون نظرة شاملة في مواقف النحاة وأسبابها: يتبين أن القراءات بمتواترها وشاذها كانت حجة عند أغلبهم، حتى النزر اليسير الذي هوّن من شأنها أو أنكر بعضَها كان ذلك منه لقيام مانعٍ عنده، أمّا مع عدم المانع فكانت القراءات عند الجميع حجة في اللغة[١٠٩]، وهكذا ينبغي أن تكون.

---

(١٠٠) يُنظر: السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (ج٢/ص٤٨).

(١٠١) يُنظر: البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، (ج١/ص٩٥).

(١٠٢) يُنظر: أبو حيان: البحر المحيط، (ج٤/ص٢٢٩).

(١٠٣) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، (ص٨٦).

(١٠٤) الزمخشري: الكشاف، (ج١/ص٣٣٠).

(١٠٥) أبو حيان: البحر المحيط، (ج٤/ص٣٠٩).

(١٠٦) يُنظَر: نوري المسلاتي: أسباب اختلاف النحاة، (ص٩٠).

(١٠٧) شوقي ضيف: المدارس النحوية، (ص٢٢٣).

(١٠٨) يُنظَر: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، (ص٣٤).

(١٠٩) يُنظَر: إدريس حامد: القراءات الشاذة أحكامها وآثارها، (http://www.alukah.net/sharia/٠/٣٧).

خاتمة

نستخلص في ختام هذا البحث جملة أمور يمكن سرْدها في النقاط الآتية:

١. إن مصطلح القراءة الشاذة قد تعدّدَ مفهومُه عبر التاريخ، كما أنه تنوّعَ تحديدُه من عالِم إلى آخَر، ولم يكن أيٌّ من تلك المفاهيم خاليًا مِن المآخذ التي قد ترد عليه. ولذلك تم صياغة تعريفٍ مبنيّ على الرؤى النقدية الموجَّهة للتعريفات المذكورة، فتَحَدَّد في أنّ معنى القراءة الشاذة هو: كلّ قراءة تأتي على وجهٍ من الوجوه المرويّة بإسناد صحيح، قد يوافق رسم المصحف وقد يخالفه، ولكنه لا يرقى إلى مستوى القراءة المستفيضة فضلًا عن المتواترة، ولم يتلَقّه علماء القراءة بالقَبول.

٢. قام الباحث برصد مواقف النحاة على مرحلتين، تمثّلت المرحلة الأولى بنحاة القرن الثاني (٦ نماذج) والقرن الثالث (١١ نموذجًا) والقرن الرابع (١٣ نموذجًا)؛ وتمثلت المرحلة الثانية بنحاة القرن الخامس وما بعده حتى القرن العاشر (١٧ نموذجًا).

٤. إنّ النحاة قبل القرن الخامس، قد انقسمت مواقفُهم إلى قسمين: قسْم سَلّم للقراءات واحتج بها وانتصر لها، وقسْم أخضعها للمقاييس ووضعَ لها الشروط. وإنّ الآراء النقدية الموجّهة إلى بعض القراءات القرآنية قد اختلفت كثيرًا من نحوي إلى آخر، فالّذي يخطِّئ أو ينكر منها شيئًا نجد الآخَر يصححه أو يُوجهه، في حين يُنكر قراءات أخرى.

٥. عندما دخل القرن الخامس خفّت فيه وتيرة هذه المسألة وحِدّة النقاش فيها، وانقسم فيه الناس إلى ثلاثة أقسام، قسم مقوِّم لمواقف السابقين، وقسْم موضِّح لها ومعتذِر لهم، وقسْم تابَعَهم على بعضها وكرّر مواقفَهم تجاهها.

٦. ولما جاء القرن السادس فُتح فيه باب النقاش الحادّ من جديد، وذلك بصنيع الزمخشري الذي أعاد صياغة اعتراضات السابقين بجراءته، على الرغم أن سِمة نحاة ذلك العصر هو التسليم للقراءات والانتصار لها غالبًا، ولا سيما عند ابن مالك الذي أحيا هذا المنهج بقوة طرحه وحُسن تطبيقه، وعلى هذا استقر الأمر مِن بَعْده.

٧. إنّ مواقف اللغويين والنحويين المرصودة هنا، لا يمكن القول فيها إنها تمثّل مواقفهم تجاه القراءة الشاذة بمفهومها الذي تم تحديده في هذا البحث، ذلك أن بعض هذه المواقف كان يتناول إلى جانب القراءة الشاذة: القراءات الضعيفة والمنكَرة والمصحَّفة والموضوعَة والـمُدْرَجة، وكذلك يتناول أحيانًا المتواترة والمشهورة في الوقت الذي لم يكن قد بلَغَ بعضَهم تواترُ تلك القراءة أوشهرتُها فكانت عنده من قَبيل الشاذ والنادر والضعيف؛ لذا لا يمكن محاكمتهم بمصطلحات تحدّدت لاحقًا.

٨. إنّ حجّة مَن أجاز غلَط رواة القراءات هي أنّه قد كان فيهم قوم أدركوا زمن الفصاحة فجاؤوا بها على ما يجب، وقوم سبقتهم الفصاحة ولم يكن لهم علْم بقياس العربية فلَحِقَهم الوهم الّذي لا يتعرّى منه آدميّ، وهذه الحجة لا يُسلَّم لهم بها، إذ القارئ الناقل الثقة يؤمِن بأنّ القراءة سنّة يجب عليه أن يؤديها كما هي.

٩. إنّ القراءات لم تُستقرأ بشكل كامل بادئ الأمر عند أهل اللغة، بل بقيت كذلك ناقصة حتى بعد جهود ابن مجاهد في القرن الرابع، واستمرت حتى القرن التالي، فتم جمعها وتمييزها على يد أبي عمرو الداني، ثم توالت بعده الجهود حتى حَلَّ القرن التاسع الذي اكتملت فيه الصورة تمامًا على يد ابن الجزري؛ ولذلك بات من السهل دراستها

بالنسبة للنحاة وغيرهم.

١٠. إن من أبرز الأسباب التي أوجَدَت المواقف الشديدة الطاعنة في القراءات: أنها كانت غالبًا ما تصدر عمّن رُموا بالضعف في علم النحو.

١١. إنّ أهل اللغة الذين كانوا يردّون بعض القراءات لم يكن دافعهم إلى ذلك الطعن والتنقص، إنما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت؛ ولكن كان عليهم أن يكونوا أكثر دقة، إذْ كان الأحرى بالذين وَصفوا بعض القراءات بالقبح والرداءة والغلط واللحن والوهم، أن يصفوها بأنها جاءت على لهجة محلّية، أو لغة مندثرة، أو أنها قليلة نادرة، بحيث لا تبنى عليها قاعدة، دون أن يطعنوا على القارئ أو الراوي، أو يشككوا في صحة قراءةٍ ما.

هذا، وإنّ من التوصيات التي يُشار إليها في هذا المقام: وضْع معجم للقراءات الشاذة على وفق المفهوم الذي تم تحديده لمصطح القراءة الشاذة في المبحث الأول، مع ذكر آراء اللغويين والنحاة فيها، وما يجاب به على من اعترض عليها، لأهمية هذه القراءات من جهة الاحتجاج اللغوي، وليكون هذا المعجم موسوعة مرجعية لطلاب العربية.

ومن التوصيات أيضًا: إجراء بحث يرصد القراءات الشاذة التي كان لها أثر في تقعيد قاعدة من القواعد النحوية، لكي لا يبقى الكلام حول الاحتجاج بالقراءات الشاذة كلامًا دون طائل، بل هو كلام يترتّب عليه عمَل وتطبيق.

المصادر والمراجع

– إبراهيم رفيده: النحو وكتب التفسير. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط٣، (١٩٩٠م).

– إدريس حامد محمد: القراءات الشاذة أحكامها وآثارها. جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي، مركز بحوث كلية التربية، رقم ٢١١، (٢٠٠٣م).(http://www.alukah.net/sharia/٠/٣٧).

– أبو إسحاق الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك). مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، (٢٠٠٧م).

– إيميل يعقوب، وميشال عاصي: المعجم المفصل في اللغة والأدب. دار العلم للملايين، بيروت، (١٩٨٧م).

– أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب. عالم الكتب، بيروت، ط٨، (٢٠٠٣م).

– الأخفش الأوسط: معاني القرآن. تحقيق هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٩٩٠م).

– أبو البركات الأنباري: الإنصاف في معرفة الخلاف. المكتبة العصرية، لبنان، ط١، (٢٠٠٣م).

– البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، (١٩٩٦م).

– ابن جرير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، (١٩٥٤م).

– ابن الجزري: النشر في القراءات العشر. تحقيق علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، (د.ت).

– ابن جني: الخصائص. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤ (د.ت).

– ابن جني: سر صناعة الإعراب. دار الكتب العلمية، بيروت، (٢٠٠٠م).

– ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. مجموعة من المحققين، لجنة إحياء التراث، القاهرة، (١٣٨٦هـ).

– الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، (١٩٨٧م).

– ابن حزم: الفِصَل في المِلَل والنِّحَل. دار المعرفة، بيروت،

(١٩٧٥م).
- أبو حيـان النحوي: البحر المحيـط. تحقيق عبد الرزاق المهـدري، دار إحيـاء الـتراث العربـي، بـيروت، ط١، (٢٠٠٢م).
- ابن خالويه: مختصر في شـواذ القرآن من كتاب البديع. تحقيـق برجسـتراسر، وآرثـر جفـري، مكتبـة المتنبـي، القاهرة، (د.ت).
- الدمامينـي: مصابيح الجامع. تحقيق نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق - لبنان، ط٢، (٢٠١٠م).
- راضي نـواصرة: ابن بابشـاذ وجهـوده النحوية. وزارة الثقافة، الأردن، (٢٠١٥م).
- الزبيـدي: تاج العروس من جواهـر القاموس. مجموعة من المحققين، دار الهداية، القاهرة، (١٩٠١م).
- الزركـشي: البرهـان في علوم القرآن. تحقيـق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحيـاء الكتب العربية، القاهرة، ط١، (١٩٥٧م).
- الزمخشري: الكشـاف عن حقائق غوامض التنزيل. دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، (١٤٠٧هـ).
- ابن زنجلة: حجة القراءات، تحقيق سـعيد الأفغاني، دار الرسالة، لبنان، ط٥، (١٩٩٧م).
- سـعيد الأفغانـي: في أصـول النحو. المكتب الإسـلامي، بيروت، (١٩٨٧م).
- سـيبويه: الكتاب. تحقيق عبد السـلام هـارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، (١٩٨٨م).
- السـيوطي: الإتقـان في علوم القـرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٧٤م).
- السيوطي: الأشباه والنظائر. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٩٩٠م).
- السـيوطي: الاقـتراح -مع شرحـه: الإصبـاح-. تحقيق محمود فجال، دار القلم، دمشق - بيروت، ط١، (١٩٨٩م).
- السـيوطي: بغية الوعـاة في طبقات اللغويـين والنحاة. تحقيـق مصطفى عبد القـادر عطا، دار الكتـب العلمية، بيروت، (٢٠٠٤م).
- السـيوطي: المزهر في علوم اللغـة وأنواعها. تحقيق فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٩٩٨م).
- أبـو شـامة المقـدسي: إبراز المعانـي من حـرز الأماني. تحقيق محمد السـيد عثمان، دار الكتـب العلمية، بيروت، (٢٠١٣م).
- شـوقي ضيف: المدارس النحويـة. دار المعارف، مصر، ط٧، (٢٠٠٥م).
- أبـو الطيب اللغوي: مراتب النحويين. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، (١٩٥٥م).
- عبد الصبور شـاهين: تاريخ القرآن. شركة نهضة مصر للطباعة والنشر، ط٣، (٢٠٠٧م).
- عبـد الغنـي أبو العـزم: معجم الغني الزاهر. مؤسسـة الغني للنشر، المغرب، (٢٠١٣م).
- عبـد القاهـر الجرجانـي: المقتصـد في شرح الإيضـاح. تحقيق كاظم المرجان، وزارة الثقافة، العراق، (١٩٨٢م).
- عبد المنعم فائز: السـيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. دار الفكر، دمشق، ط١، (١٩٧٣م).
- عبـد الهادي الفضلي: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف. مركز الغدير، بيروت، ط٤، (٢٠٠٩م).
- أبـو عـلي الفـارسي: الحجـة في علـل القراءات السـبع. تحقيق علي النجدي وآخريـن، دار الكاتب العربي، مصر، (١٩٦٥م).
- عـلي محمد علي شـفيق: القراءات القرآنيـة عند الراغب الأصفهاني في كتابه مفردات ألفاظ القرآن. مجلة الأستاذ، كلية التربية، جامعة بغـداد، العدد ٢٢٤، م٢، (ص١٢٧-١٥٠)، سنة (٢٠١٨م).
- العكبري: إعراب القراءات الشـواذ. تحقيق أحمد السيد، عالم الكتب، بيروت، ط١، (١٩٩٦م).
- غانـم قدوري: محـاضرات في علوم القـرآن. دار عمار، عمان، ط١، (٢٠٠٣م).
- الفـراء: معانـي القـرآن، مجموعـة من المحققـين، دار

المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د.ت).

- ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن. تحقيق غبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، (٢٠١٤م).

- المبروك أحمد بلحاج: موقف اللغويين من القراءات القرآنية. جامعة طرابلس، ليبيا، (د.ت).

- ابن مجاهد: السبعة في القراءات. تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، (١٤٠٠هـ).

- محمد السيد أحمد عزوز: موقف اللغويين من القراءة الشاذة. عالم الكتب، بيروت، ط١، (٢٠٠١م).

- محمود أحمد الصغير: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي. دار الفكر، دمشق، ط١، (١٤١٩هـ).

- ابن أبي مريم: الموضح في وجوه القراءات وعللها. تحقيق عمر الكبيسي (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (١٤٠٨هـ).

- مساعد الطيار: شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل. اعتنى به: بدر الجبر، دار ابن الجوزي، ط١، (١٤٣١هـ).

- المعري: رسالة الملائكة. تحقيق سليم الجندي، دار صادر، بيروت، (١٩٩٢م).

- مكي بن أبي طالب: الإبانة عن معاني القراءات. تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، (د.ت).

- مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، (١٤٠٥هـ).

- ابن منظور: لسان العرب. دار صادر، بيروت، ط٣، (١٤١٤هـ).

- المهدوي: شرح الهداية. تحقيق حازم سعيد، مكتبة الرشد، السعودية، (١٩٩٥م).

- النحاس: إعراب القرآن. تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢١هـ).

- نوري حسن حامد المسلاتي: أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري. دار الفضيل، بنغازي، ودار الفضيلة، القاهرة، (٢٠٠٥م).

- ياسين جاسم المحيميد: تلحين النحويين للقراء. مؤسسة الريان، بيروت، ط١، (١٤٢٦هـ).



مجلّة تُراثيــّة فَصليــّة مُحكّمة
تصدر عن دار الشؤون الثقافية العامة/ وزارة الثقافة والسياحة والآثار/العراق
العدد الثالث – المجلّد التاسع والأربعون – لسنة 2022 م/1443 هـ

العنوان:
العراق – بغداد – سبع ابكار– حي تونس
ص.ب 4032 الأعظمية
تعنون المراسلات باسم رئيس مجلس الادارة
Info@darculture.com

المحتويات

